



2010/7/17

العقلانية الاقتصادية: هل صارت وهماً؟

عبد الحليم فضل الله

استند أنصار الليبرالية المحدثه إلى مبدأ العقلانية لاكتساب هوية علمية متماسكة، فشيّدوا هرمًا كبيرًا من الوقائع على ما اعتقد أنه قانون طبيعي لا بد من الامتثال له. وتجاهل هؤلاء عجز الأسواق عن استباق الأزمات أو التغلب عليها، محافظين على تحليلهم التقليدي الذي يحبذ الحريات المطلقة ويعارض التدخلات على اختلافها. هذا على الرغم من أن التطورات الأخيرة أبرزت الخلل الكبير في تقدير المخاطر، واستسلام الأفراد لروح القطيع إلى درجة لم يعد مقبولاً معها التسليم بفرضية الرشد الاقتصادي التام من دون تحفظ.

وإذا كانت العولمة هي البيئة الملائمة لتكريس مبدأ العقلانية، كونها تقلل من قدرة طرف واحد على إعادة صياغة الأحداث وفق مصالحه الخاصة، فإنها شهدت صعوداً لا مثيل له للممارسات العشوائية الضارة، ولمجازفات خرقاء لا تمت بصلة إلى السلوك السوي الذي يوصف به عادة المنتجون والمستهلك، وعزز ذلك الفرضية المضادة التي تعتبر أن التحرير المبالغ به للأسواق سينتقص من فعاليتها ويجر عليها الاضطراب والفوضى.

في السنوات الأخيرة اتسعت دائرة تداول الخدمات المالية في ظل قدرة فائقة على استيعاب البيانات وتحليلها. وبدلاً من أن يغذي ذلك العقلانية ويرفع من جودة القرارات المتخذة، حصل العكس، وبدأ المتعاملون في الأسواق بالهرولة وراء المكاسب السهلة دون تبصر بالعواقب، وما أن أظهرت الأسواق انتعاشاً غير موثوق به نتيجة الضخ الهائل للسيولة الحكومية، حتى عاد أولئك إلى الممارسات نفسها التي أفضت إلى الانهيار وبددت ملايين المحافظ المالية.

والاستخدام الناقص وغير الحصيف للمعلومات، هو المظهر الرئيسي لقصور الرشد الاقتصادي، فنادرًا ما يستفيد الأفراد من التجارب التي يمر بها آخرون، ما لم يتدخل طرف ثالث عادة ما يكون حكوميًا، ولا يتخذ الناس في أكثر الأحيان الاحتياطات اللازمة لتجنب الكوارث والخسائر غير المؤكدة التي يقع فيها نظرًا لهم، وفي بعض الحالات يفضل بعضنا عدم تسديد فواتير صغيرة لدفع أضرار كبيرة محتملة.

وتجسد أسواق الاستهلاك أكثر من غيرها التحولات التي تتم عن الميول غير السوية، حيث تتناقص أعمار السلع دون مبرر، وتتنعز المزايا المتعلقة بالمتعة والترفيه على حساب الجودة والمتانة، وتزداد أهمية الغواية البصرية على حساب المنفعة، وقد أظهر المسوقون قدرة فائقة ليس على رفع شأن الحاجات الهامشية في سلم الرغبات فحسب، بل على خلق حاجات جديدة لا طائل منها، معتمدين في ذلك على استثمارات مالية هائلة في مجالات الدعاية والإعلان وبناء الرموز وتعميم الصور النمطية. وبينما كانت معدلات الاستهلاك تزداد أو تتخفف تبعاً لمستوى الدخل المتاح، صارت الآن

أكثر ارتباطاً بخصائص سوق الائتمان، وبقدرة الأفراد على الوصول إلى القروض بغض النظر عن تأثير ذلك على ميزانياتهم في الآماد البعيدة.

إن نفي مبدأ الرشد الاقتصادي أو التقليل من أهميته ليس شأنًا عابراً، فهذا يسمح بتقديم تحليل جديد للروابط المفترض بناؤها بين الدولة والقطاع الخاص، يمنح الحريات الاقتصادية معنى مختلفاً، ويضيف للدولة ميادين أخرى للعمل، فلا يقتصر حضورها على ملء الفراغات التي لا تملؤها السوق، بل يفترض أن يشمل أيضاً المجالات التي يكون فيها الأفراد معرضين لاتخاذ قرارات غير رشيدة أو غير مسؤولة.

وهكذا تصبح الإدارة الحكومية معنية بالتدابير التي تعالج الأزمات أو توفر التوازنات المطلوبة، ومعنية أيضاً بتغطية فجوة عدم العقلانية التي يقع بها المتعاملون في الأسواق ما لم يواكبهم توجيه ملائم. ومن الأمثلة المعروفة على ذلك الوقاية من الكوارث، وحماية البيئة، ولجم الأسواق المالية التي أظهرت ميلاً تاريخياً متعاضماً للانصراف عن مهمتها الفعلية أي التمويل، لتكون مكاناً مفضلاً للمضاربين والمغامرين، لكنه ينطبق أيضاً على حالات أخرى لا تولى اهتماماً كافياً مثل تعزيز الميل للادخار، وتحسين قدرة الأفراد على توزيع استثماراتهم، واعتماد تركيبة متوازنة لسلة الاستهلاك بين السلع والخدمات الهامشية والحاجات الأساسية والرئيسية.

هل نحن لاعبون رشيدون؟ الجواب سلبي وفق دراسات اجتماعية وسيكولوجية عدة (مثلاً دراسات هيربرت سايمون احد علماء الاجتماع المؤثرين في القرن العشرين، ووارد ادوارد وغيرهم...) بينت أن قدرة الناس متواضعة على استخدام المعلومات استخداماً صحيحاً، ولذلك هم يفضلون بناء نماذج مبسطة لتحليل الكيفية التي يعمل بها العالم، وأظهرت أيضاً أننا ننتهك عموماً فرضية العقلانية الاقتصادية لأننا كثيراً ما نكون مدفوعين بروح المجازفة والمغامرة.

يقوم التحليل النيوليبرالي على أن العقلانية هي المبرر الأساسي لتوسيع نطاق الحريات، لكن المفارقة التي أيدتها التجارب الأخيرة، هي أن المبالغة في تحرير الأنشطة الاقتصادية والمالية، أفضت إلى تدهور كبير في مستوى العقلانية، وسرعان ما تنتقل العدوى من السوق إلى أجهزة الدولة نفسها، كما حصل في الولايات المتحدة الأميركية قبل الأزمة الأخيرة، حين انجرفت السلطات مع الموجة الصاعدة، فقررت إضفاء الشرعية على أفعال وممارسات لا تتلاءم إلا مع حالتها الرواج والاستقرار، وكما يحصل الآن مع الإفراط في المديونية دون غطاء اقتصادي أو نقدي كاف. لكن الحقيقة الأبرز هي أنه حينما تضرب رياح المقامرة تنتشغل السلطات بنجدة أسواق المال وتعمل تالياً على تعبئة مواردها وأدواتها لتحسين معدلات النمو، ولا تلقي بالاً للعاطلين عن العمل أو المنزلقين إلى ما دون

خطوط الفقر، ومعنى ذلك أن ثمن ضمور العقلانية تتحمله الفئات الأضعف، وسيجبي دائماً من حساب التماسك الاجتماعي، وليس من أي حساب آخر.